المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:05، العدد:02 (2021)، ص511-524

التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر العثمانية في مجال الإفتاء

Coexistence between the Maliki and Hanafi sects in Ottoman Algeria in the field of fatwa

بلقاسم جغيبل
جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)
belkacem1976bg@gmail.com

لخميسي فريح *
جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)
lekhmissi.fraih@univ-biskra.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/10/07
تاريخ القبول:
2021/11/02

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المالكي
- ✓ الجزائر
- ✓ العثماني
- ✓ الحنفي
- ✓ التعايش

الملخص:

تسعى هذه الدراسة لإثبات مسألة تعايش المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني(1518-1830)، فبعد أن أصبحت البلد إيالة عثمانية؛ كان من الضروري عودة المذهب الحنفي إليها بعد قرون من الاندثار، وبالرغم من الاختلاف في خصائص المذهبين، إلا أن المذهب الحنفي كان مصدرا للتنوع المذهبي، والثراء الفقهي، فظهرت روح الأخوة والتسامح بين أتباع المذهبين في جميع المجالات؛ ولعل من أبرزها جانب الإفتاء حيث كان الحنفي يستفتي المالكي والعكس صحيح، كما عمل علماء المذهبين جنبا إلى جنب في المجالس المشتركة، كالمجلس العلمي، ومجلس الباشا، وتطرقوا للنوازل المختلفة، فاختلفوا في بعضها، وتوافقوا في بعضها الأخر، كما تولى جزائريون خطة الافتاء على المذهب الحنفي ولم يجدوا في ذلك حرجا، وفي هذا دلالة على وجود قابلية عند الفرد الجزائري للتعايش والتسامح، ونبذ التعصب وتجاوز الخلافات.

Article info

Received:
07/10/2021
Accepted:
02/11/2021

Key words:
- ✓ Maliki
- ✓ Algeria
- ✓ Ottoman
- ✓ Hanafi
- ✓ Coexistence

Abstract:

This study deals with the subject of the coexistence between the Maliki and Hanafi school in Algeria during the Ottoman period (1518-1830), after the country became an Ottoman stat , It was necessary for the the Hanafi school to return to it after centuries of extinction , despite the difference in the characteristics of the two schools, the hanafi school was a source of religious diversity, jurisprudential wealth, a spirit of brotherhood and tolerance emerged between the followers of the two sects in all fields, especially in the field of justice and advisory opinions. As well as in the field of education, which brought together teachers and academics from hanafi and maliki jurisprudence. In addition, the relations of cooperation and coordination between the two doctrines in many general issues related to Algerian society.

*المؤلف المرسل

مقدمة

المتأمل في مسار الحركة المذهبية في الجزائر قبل عهد حكم العثمانيين باسم المغرب الأوسط يخلص إلى التسليم بمدى تمسك أهلها بالمذهب المالكي، رغم تغلغل مذاهب أخرى زاحمته، إلا أنها عجزت في منافسته، كالمذهب الحنفي الذي كان له قصب السبق في دخول البلاد، لكن لم يكتب له الاستمرار، فاندثر كغيره من المذاهب، ومع مجيء العثمانيين للجزائر عاد المذهب الحنفي مستندا على السلطة السياسية، التي كانت تتخذه مذهبها، فظهر دعمها المادي والمعنوي له واضحا وجليا، ورغم ذلك لم يكتب له الانتشار في القطر الجزائري، وظل محصورا في مناطق صغيرة فقط، كدار السلطان وبايلك الشرق وندرة تواجده أيضا في بايلك الغرب. وهو الأمر الذي قد يفسر عدم فرضه من طرف الحكام العثمانيين على السكان من جهة، عدم التضييق على المذهب المالكي كما هو متواتر، إدراكا منهم لخطورة ما تسببه الصراعات المذهبية على السلم الاجتماعي، وتغليبًا أيضا للمصلحة العامة للمسلمين من جهة ثانية. من هذا الأساس عمل أتباع المذهبين على مسايرة الأخر، والتعايش معًا ونبذ الخلافات.

وهو موضوع إشكالية هذه الدراسة التي تنتهي عند تأكيد مدى التوافق والتعايش الذي عرفه المذهبان المالكي والحنفي وذلك من خلال الولوج إلى مسألة الافتاء لما تمثله من منحى قد يعكس الاختلافات؛ اتجاه النوازل الشديدة، والنظر في رؤى وأفكار تستند لمشارب مختلفة. في ظلّ ما شهد لسكان بلاد المغرب من تمسكهم الشديد بالدين الإسلامي وحرصهم على معرفة حدود الشرع خوفا من الوقوع في الشبهات متخذين من حديث رسول ﷺ الذي يقول فيه: (من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه) قاعدة لهم. وأيضا لعظمة مكانة الفتوى والمفتين في قلوبهم لما علموا أنها فرضت عليهم لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ النحل43.

وهي الإشكالية التي تنطوي تحتها جملة من التساؤلات أبرزها ما يلي:

- **ما واقع خطة الافتاء في الجزائر العثمانية؟ وكيف كانت العلاقات بين المفتين؟**
- **ما مدى سعي الحكام العثمانيين في الجزائر للتقريب بين المذهبين؟**
- **ما هي أبرز المسائل التي تم التطرق لها؟**

ولمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات، وجب في البداية الوقوف عند بعض المفاهيم المتعلقة بالإفتاء والشروط التي رآها العلماء واجب أن تتوفر في المفتي.

1. الإفتاء وشروط المفتي

1.1. الإفتاء في اللغة والاصطلاح

عرف ابن منظور[1] (ت 711هـ / 1311م) في (لسان العرب) الإفتاء بقوله: "**وأفْتاه في الأمر: أبانَه له. وأفْتَى الرَّجلُ في المسألة، واستفتيته فيها فأفتاني إفتاءً، وفُتْيى وَفتْوى؛ اسمان يوضعان موضع الإفْتاء، ويقال**

أفْتَيْت فلانًا رؤيا رآها؛ إذا عبرتها له، وفْتَيته في مسألته إذا أَجبته عنها. وفي الحديث: أن قومًا تَفاتُوا إليه؛ معناه تحاكموا إليه وارتفعوا إليه في الفُتْيا. يقال أَفْتاه في المسألة يُفتِيه في المسأَلة يُفتِيه إذا أَجابه، والاسم الفَتوى" [2]. وفي (كتاب المعين) للفراهيدي[3] (ت 170هـ /786م) جاء فيه: "**والفقيه يفتي أي يبين المبهم، ويقال: الفُتْيا فيه كذا، واهل المدينة يقولون: الفتوى**" [4].

أما في الاصطلاح فالإفتاء هو تبين الحكم الشرعي والإخبار به من غير إلزام [5]. بمعنى إصدار الحكم من قبل المفتي والإخبار به للمستفتي من غير إلزامه بالحكم. ويشترك الإفتاء مع القضاء في إصدار الحكم ويختلفان في الإلزام به فالقاضي يلزم حكمه على من تقاضى عنده[6]. وهو ما يراه البعض بالقول: بأنَّ فتيا الفقيه إخبار وحكم الحاكم إجبار؛ ولذا قيل: إذا دُعي الخصم إلى فتاوي الفقهاء لم نجبره، وإن دعي إلى حكم الحاكم أجبره [7]. وأيضا قيل: فلا يُحابُ إلاَّ بأنَّ الحُكم إلزام، والفُتيا إخبَار، وإن أريد أنه يُخبِرُ عن حُكم الله أنه إلزام، فالفُتيا كذلك.[8]

2.1. شروط المفتي

يحدّد ابن السمعاني (ت 489هـ)[9] في (قواطع الأدلة) شروط المفتي فيقول: "**المفتي من العلماء من استكملت فيه ثلاث شرائط: أحدهما؛ أن يكون من الاجتهاد. والشرط الثاني؛ أن يستكمل أوصاف العدالة في الدين حتى يثق بنفسه في التزام حقوقه ويوثق به في القيام بشروط. والشرط الثالث؛ أن يكون ضابطًا لنفسه من التسهيل كافًا لها عن الترخيص حتى يقوم بحق الله تعالى في إظهار دينه ويقوم بحق مستفتيه**"[10].

وزاد بعضهم بالقول: شرط المفتي كونه مكلفًا مسلمًا ثقةً مأمونًا مُتنزّهًا عن أسباب الفسق وخوارم المروءة، فقيه النّفس، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التّصرف والاستنباط، متيقّظًا، سواءٌ فيه الحرُّ والعبد المرأة والأخرس إذا كتبَ أو فهمتْ إشارته [11]. هذا بصفة عامة شروط المفتي.

2. مكانة المفتي عند حكام الجزائر العثمانيين

كما أشرنا من قبل فإن علماء الجزائر كانوا على مذهب مالك قبل مجيء الأتراك العثمانيين، وهو الذي أكده ابن المفتي[12] الذي عاش في عهدهم بقوله: "...**وأما من السادات المالكية فإن خطة الفتوى بالجزائر قديمة لأن هذه المدينة دار علم وصلاح...**" [13].

صاحب قدوم العثمانيين إلى الجزائر أن أعادوا نشر المذهب الحنفي وجلبوا معهم علماء أحناف لإقامة المذهب الحنفي كونه كان مذهب السلاطين في إسطنبول، فكان مفتو الحنفية الأوائل يأتون من الدولة العثمانية رفقة الباشوات وبعد نهاية مدة خدمتهم ينتقلون إلى وظائف أخرى [14].

فكان يتم تعين المفتي الأكبر الحنفي الذي عرف بشيخ الإسلام، وهو اللقب خص به المفتي الحنفي دون غيره، وإن كان هناك من العلماء من لقب بشيخ الإسلام ولم يكن حنفيا كما هو الحال مع الشيخ عبد الكريم الفكون،[15] والشيخ ابن عمار، وعائلة عبد المومن التي ذكر عنها فايسات (Vayssette) [16]صاحب كتاب "**تاريخ قسنطينة**" أن سيدي عبد المومن كان أخر ممثل لعائلة قوية توارث أبناؤها منصبي شيخ الإسلام وأمير

ركب الحج وهما المنصبان اللذان انتقلا إلى عائلة الفكون[17]. وإذا كان قد لُقِبَ بعض العلماء والشيوخ من الأسر الدينية بالجزائر بهذا اللقب مثل هذه العائلة فهذا احترامًا وتبجيلاً لمكانتها الدينية فحسب، بل للوزن السياسي والثقافي للشيخ بقسنطينة والجزائر ككل[18].

لقد ارتبط العثمانيون بعلاقات وطيدة مع علماء الجزائر وأعيانها منذ أن بدأوا دعوتهم إلى نصرتهم ضد الحملات الصليبية، فقد استنجد هؤلاء بالإخوة بربروس المتواجدون في جيجل بعد تحريرها من الجونيين عام 1514م للدفاع عن مدينة الجزائر، فلبوا النداء وهرعوا لنجدة إخوانهم. ثم بعد استشهاد عروج في واد المالح أصر خير الدين على ترك مدينة الجزائر، فقوبل بفتوى من علماء مدينة الجزائر بحرمة تركه المدينة وعدم جواز جهاده في مكان أخر؛ فالجزائر دار جهاد أولى من غيرها لتكالب الكفرة عليها، فتركها بمثابة التولي يوم الزحف. ومن الأمثلة أخذ خيرالدين بفتوى العلماء واستفتائهم في مسألة أمر كبار القادة والأمراء الاسبان الذين تم أسرهم عقب فشل إحدى الحملات على مدينة الجزائر، وقد كان عددهم 36 أميرا وضابطا فأرسل الملك شرلكان في فدائهم 100 ألف قطعة ذهبية، إلا أن العلماء أفتوا بعدم جواز قبول فدائهم لأنهم عندما يرجعون إلى بلادهم يكونون أكثر إيذاءً للمسلمين فامتثل خير الدين لأمرهم وأمر بإعدامهم جميعا. ثم أرسل الملك الإسباني بعد ذلك عارضا 7000 قطعة ذهبية مقابل استعادة جثثهم فأفتى العلماء بأنه لا يجوز بيع الميتة فالتزم بذلك خير الدين[19].

عملت السلطة العثمانية على استقرار الأوضاع حيث لم تتدخل في فرض مذهبها على السكان ولم تلغي المذهبين المالكي ولا الإباضي بل كان لها الفضل في ترسيم وظيفة الافتاء ـ المالكي ـ وقد كان من قبل يتم التوجه للعلماء ـ أهل الثقة ـ يستفتون فيفتوا من دون أن تسند لهم وظيفة الافتاء؛ وهو ما يؤكده ابن المفتي في تقييداته عندما يقول: "... **وكان العلماء الذين يوثق بهم يستفتون فيجيبون من غير تخصص أحد في الفتوى، ثم بعد ذلك اقتصروا في الفتوى على اثنين، فمن ذلك ما رأينا وشاهدنا خطين لمفتيين في سؤال واحد...**" [20].

ففي المسجد الكبير بمدينة الجزائر؛ المسجد الذي كان يؤدي فيه السكان من عرب وبربر صلواتهم وفق المذهب المالكي، كان يمثل مقرًا تعقد في جلسات المجلس العلمي الذي كان يضم المفتي الحنفي الذي تعو إليه رئاسة المجلس، والمفتي المالكي، والقاضي الحنفي، والقاضي المالكي، إضافة إلى عدول يسمى أحدهم "**العادل**" و"**الباش عدل**"، وضابط عسكري يسمى "**باشي باشي**" الذي كان يمثل السلطة العامة من جهة، ويشرف على تنفيذ القرارات والأوامر والأحكام من جهة أخرى. وكان المفتي المالكي يجلس في غرفته بالمسجد الجامع ليجيب عن استفسارات وأسئلة السكان ويشرف على إدارة مصاريف وأحباس هذا المسجد، ولم تقتصر وظيفة المفتي على الإفتاء، فكان يصلي بالناس صلوات الظهر والجمعة والعيدين[21]. كما كان المجلس يفصل في القضايا الفقهية الشائكة ولاسيما تلك التي يختلف فيها القضاة عند التطبيق والتنفيذ، أو تلك التي يحتاج فيها الباشا إلى فتوى علماء الحنفية والمالكية، ومن أشهر العائلات التي تولت الفتوى المالكية في الجامع الكبير عائلة قدورة،

ومن أبرز الأسماء أيضًا هناك ابن جعدون وابن الأمين وابن نيكرو وابن الشاهد. هذا الأخير- محمد بن الشاهد - الذي تولى الفتوى والتدريس بجامع حسين ميزمورطو باشا سنة 1196هـ ويتقاضى مرتبًا من هذا الجامع [22].

أما الجامع الجديد الذي قد بني في القرن الحادي عشر الميلادي فكان مقرًا للمفتي الحنفي الذي كان في مقام شيخ الإسلام في إسطنبول، وهو الذي كان له اليد الطولى إذا حدث بينه وبين المفتي المالكي، كما كانت له دالة على الباشوات خاصة في العهد الأول عندما كان القاضي الحنفي يأتي من إسطنبول لمدة ثلاث سنوات كالباشا. ومن أشهر العائلات التي تولت الفتوى الحنفية عائلة ابن العنابي [23].

ولمكانة الفتوى عند المسلمين فقد نال المفتي بالجزائر، سواء كان مالكيا أو حنفيا المرتبة الأولى في صف العلماء عند حكام الجزائر، وهو ما يظهره ابن المفتي آنذاك عندما ينقل لنا قائلا: "**وحضرت يوما لفرجة الديوان لما قدم قبجي باشا ورأيت (بأم عيني) قاربغلي حسن شاوش الدولاتي يقبل يد والدي ويد سيدي أحمد بن سعيد مفتي المالكية ويد ابن الحنفي ويد قاضي المالكية سيدي محمد بن القوجيلي**" [24].

إلا أن هذه المكانة يبدو أنها تضعضعت بسبب سلوكات بعض المفتين فقد ذكر ابن المفتي حادثة تدل على سبب من أسباب تراجع تلك المكانة بقوله: "... **كانت مكانة العلماء معتبرة لدى الحكام الأتراك ولكنها تراجعت والسبب في ذلك هو سلوك المفتي الحنفي محمد النيار الذي أدخل عادة تقبيل أيدي الحكام بعد أن كان العكس هو الحاصل فيما سبق...**" [25].

في جهة مقابلة؛ فإنه رغم تفضيل المفتي الحنفي على نظيره المالكي، فإنّ المفتيان يعملان جنبا إلى جنب في حل المسائل والتعرض للنوازل وكل ما يعرض على المجلس العلمي في كل يوم خميس. وهو ما تأكده وثيقة أرشيفية جاء في نصها ما يلي: "...**اجتماع السادات العلماء بالمجلس منهم ... السيد الحاج محمد مفتي السادات الحنفية ابن السيد مصطفى والسيد مصطفى مفتي السادات المالكية بالجامع الأعظم...**"[26].

وكان المجلس كما أشرنا برئاسة المفتي الحنفي، وينعقد في الجامع الكبير . المالكي . وقد خص الجامع بهذه المكانة في نفوس العثمانيين كونه المكان الذي كتبت فيه الرسالة التي سلمت من قبل أعيان الجزائر إلى السلطان العثماني سليم الأول تدعوه فيها إلى دخول البلد تحت لواء الدولة العثمانية حتى لا تسقط في يد الإسبان[27].

مهما يكن من أمر؛ فقد بلغ شأن علماء المالكية عند الحكام العثمانيين أن ولوا أحدهم الرئاسة الدينية بالجامع الاعظم لمدينة الجزائر وهو العلامة المحدث الشيخ محمد بن علي الخروبي، الذي تم تعيينه أيضًا سفيراً للدولة بأمر من حسن باشا بن خير الدين. وهو الأمر الذي كان أيضا مع الشيخ محمد بن أحمد البوني الذي أجبره السلطان على الإفتاء[28].

وفي ملامح أن أخرى؛ ولأن معظم المناصب العلمية والدينية كانت في يد الأهالي من تدريس وخطابة وإمامة وإفتاء، فقد تولى عدد من الأسر القضاء والإفتاء الحنفي بعد اعتناق شيوخها هذا المذهب، وذلك

بتشجيع من الحكام كما كان مع أسرة المسبح في مدينة قسنطينة التي اعتنقت المذهب الحنفي بدفع من الباي عثمان سنة 1805م، الذي عين شيخها محمد المسبح خطيبا بجامع (سوق الغزل)، الذي كان يصلي فيه. وكذلك أسرة ابن جلول التي تحول زعيمها عباس بن علي جلول هو أيضا إلى المذهب الحنفي في عهد الباي حسن بوقمّية (1125هـ /1713م) الذي قربه ومنحه منصب الباش كاتب، واشتغل من بعده أحفاده بالقضاء وكان أخرهم مصطفى بن جلول قاضي الحنفية بقسنطينة أيام الاحتلام الفرنسي للمدينة [29].

ولم يكن الأمر دائما كذلك؛ فتعيين المفتي لم يكن يخضع لضوابط ومعايير معلومة، فهناك حالات تم فيها تعيين المفتي لأسباب معينة ومصلحة خاصة أو عامة، ففي هذا الشأن يذكر ابن المفتي فيقول: "**من الغرائب في تعيين المفتين؛ فالمفتي كان يعين أحياناً للاستفادة من ثروته، كما حدث مع المفتي أحمد بن عمار الذي ولاه أهل الديوان وحضر المدينة من أجل إصلاح الجامع الأعظم، لأنه كان ثريا، فلما أصلحه عزلوه وولوا مكانه سعيد قدورة**" [30].

مهما يكن من أمر؛ فإن مرجعية الفتوى كانت تتعلق بالثقة في المفتي لا في مذهبه؛ فقد كان أبو راس الناصري[31] يفتي بالمذاهب الأربعة وكانت له في معسكر مصرية (خزانة أو مخزن) سماها بيت المذاهب الأربعة [32].

3. العلاقة بين مفتيّ المذهبين

من بين مظاهر علائق الود والحب بين المشايخ والعلماء هو الثناء على بعضهم البعض من ذلك العالم الجزائر ومؤرخها أبو راس الناصر الذي يثني على أحد مفتي المذهب الحنفي بمكة المكرمة ـ في كتابه "**فتح الإله ومنته**" بقوله: " **ومنهم: شيخنا الشيخ عبد الملك الشامي ثم القلعي، ذو الجانب المرعي، الذي ليس فضله يخفى، الإمام الحنفي، مفتي مكة المكرمة المشرفة، والدوحة ذات الظّل المورّقة، ...**" [33]. وممن أثنى عليهم أبوراس الناصري من شيوخ الحنفية محمد بيرم مفتي الحنفية بتونس فقال عنه: " **ومنهم شيخنا الذي هو لكل أرمل وغريب مؤنس، مفتي الحنفية بتونس السيد محمد بيرم كلأه الله وأرقى جانبه وأعلاه قرأت عليه فقه أبي حنيفة بـ ((مختصر الكنز)) وغيره، أذهب إليه في داره ومقره. وهو العلامة المحقق القدوة النظارة، ... إمام الحقيقة وتاج الحنفية الذين هم من الأمة الحنفية، وقطب رحاهم، وشمس ضحاهم، ومفخرة مجادتهم، وواسطة عقد قلادتهم، وعالم عصرهم وعاملهم، أحسنهم معنى ولفظا، وأكثرهم في العلوم حظا**" [34].

وهذا الشيخ الحسين الورثيلاني[35] الذي عاش في القرن الثامن عشر الميلادي يذكر في رحلته "**نزهة الأنظار**" أنه لما زار مدينة قسنطينة من بين ما لقاهم من العلماء والصلحاء الشيخ شعبان بن جلول قاضي الحنفية [36].

كما كان علماء المذهبين يجتمعون في غير مناسبة، يتبادلون عبارات المحبة والتآخي ويخرجون معا، سواء للتنزه أو في سبيل نشر العلم والإجازات، فهذا الشيخ أحمد المقري [37] يذكر: أنه حل بمحروسة الجزائر، وخرج يوم الخميس في الخامس والعشرين من ذي الحجة سنة 1027هـ الموافق لـ 1618م، إلى رأس تافورة

صحبة جماعة من الأعيان، منهم مفتي الحنفية الخطيب محمود بن حسين بن قرمان[38]. وقد مدحه بقصيدة، نورد منها بعض الأبيات، التي تظهر الحفاوة وتعكس المحبة والاحترام:

ذاك الإمـــام أبو الثنـا ذو المجد والرتب المنيفة

صدر الشريعـــة والذي أحيى علوم أبي حنيفـــة

حرس الإله جنابه من سطـــوة الدهر العنيفـــة [39]

وقد ثبت أن المفتي الحنفي ابن علي كان يزور دار محمد بن ميمون المالكي، فوجد عنده ابن حمادوش المالكي والمعروف أن ابن ميمون كان صديق الاثنين، وكانت أيضا بين المفتي المالكي ابن عمار وابن علي علاقات ودية ومبادلات شعرية راقية [40].

وهذا محمد القوجيلي الأندلسي المالكي لم يفوت فرصة زيارته اسعد أفندي مفتي إسطنبول حين دخل عليه مستأذنا. وهذا أحمد المنجلاتي المالكي عندما ألمت بالمفتي المالكي سعيد قدورة نوائب الدهر، وغضب عليه وحق الجزائر وأرسلوه إلى إسطنبول بعث إلى المفتي أسعد أفندي قصيدة قوية معرفا له بقيمة سعيد قدورة، مما جاء فيها:

سرب القطا سر بالسلام واسعد وانهض إلى قمر السعادة أسعد

مفتي البسيطة شمسها وهلالها وإمامـــها وهمامها والمهتـدى

إلى أن بلغ فيها ما خاطب به المفتي الحنفي أسعد أفندي يبين له مكانة فقيه الجزائر سعيد قدورة وفضله وأن ما أصاب الشيخ إلا بسبب الوشاة تدعهم الغيرة والحسد وجاء فيها ما يلي:

قدام بابـــكم فقيـــه جزائـــر باتت فضائلـــه لم يحســـد

استاذنا علامة الغـــرب الذي بعلومه يحكي سراج المسجد

وقد كلفوه ركوب البحر غيرة من علمه بإشارة من حســـد [41]

وكذلك للقوجيلي قصيدة مدح فيها المفتي بن قرواش. ومن مظاهر الألفة أيضا بين علماء المذهبين وأتباعهما أنه تمّ تحويل جامع السيدة من المالكية إلى الحنفية بسبب أهمية موقعه، فقد كان له إماما مالكيا ثم جعل له الأتراك إماما حنفيا [42]. ورغم ذلك لم يثير حفيظة علماء المالكية وأتباعهم، وقوبل الأمر بكل رحابة صدر وأخوة، فما كان ذلك يحدث لولا أن هناك تسامح وتآلف بين أتباع المذهبين، وعدم وجود ضغينة أو تربص ببعضهم.

ومن ملامح هذا التعايش أيضا أنه وفي سنة 973هـ/1567م لمّا ازداد ظلم الأتراك وعزم السكان على الثورة ضدهم فإنهم فضلوا في الأخير العقل والحكمة بإبلاغ سيد مدينة الجزائر بشكواهم، فقاموا بتكليف عبد

الكريم الفكون صحبة المفتي عبد اللطيف المسبح وأعيان مدينة قسنطينة فاستقبلوا في قصر الباشا محمد بن صالح [43].

والأمثلة في هذا الصدد كثيرة، فصفات العلماء الوقار والاتصاف بمكارم الأخلاق والتحلي بالحكمة. وهي الفضائل التي تحجمهم عن النزول إلى التشرذم والخوض في مسائل ثانوية أو تغذية اختلافات مذهبية قد تكسر وحدة الأمة. وما ذكر هو غيض من فيض، فروابط التعايش قوية وكثيرة بين أفراد مجتمع الجزائر، ولو حدث عكس ما تناولناه لشاع وتواتر، ونقله المؤرخون وإن بدى خلاف بين علماء المذهبين إنما هي نزاعات فردية لأغير.

4. مسائل ونوازل تم تناولها بين المفتين

من المسائل التي خاض فيها فقهاء المالكية والحنفية ولم تفسد في الود قضية وأبانت على التعايش بين المذهبين في الجزائر العثمانية من هذه الأمثلة الخلاف الذي وقع بين أحمد بن سيدي سعيد مفتي المالكية وما بين النيار مفتي الحنفية في مسألة الزوجة إن أساء إليها الزوج فحكم النيار بالسكنى بين قوم صالحين وآخرين، ألا ترى لو كان سكناهما بين قوم صالحين أيستقران في السكنى هناك أو يؤمران بالانتقال إلى قوم اخرين فاختلفا في الاستقرار والانتقال فترافعا إلى الامير وحضر معهما علماء البلد فانقسم هؤلاء إلى فريقين وبعد الحوار تغلب فريق النيار [44].

الشاهد من المسألة أن هناك قضايا خلافية بين العلماء عامة وبين علماء المذهبين خاصة، إلا أنها تخضع للحوار والمناظرة بحضور العلماء والأعيان وإذا استعصى الأمر ترفع للحاكم. من بين هذه المسائل والنوازل التي شغلت علماء ذلك الوقت مسألة الدخان، حيث تناظر حولها علماء الجزائر على اختلاف مذاهبهم وأعطوا لها أهمية كبرى فقد ذهاب وفد منهم من الجزائر إلى إسطنبول برئاسة المفتي سليمان الأوراري ودار بينه وبين محمد بن سعد الدين مفتي اسطنبول هذه المسألة[45].

وهي المسألة التي شغلت أيضا علماء البلد من أبرزهم الشيخ عبد الكريم الفكون الذي ألف فيها رسالته المسماة "**محدد السنان في نحور إخوان الدخان**"، ولم يجانبها الشيخ عبد القادر الراشدي حيث ألف فيها هو الأخر كتابًا سماه "**تحفة الإخوان في تحريم الدخان**" وعزز حججه بقول وأقوال لعلماء من المالكية منهم سيدي أحمد الزروق من قوله ما يلي:

وكم من أطود العلوم يا فتى تحـريم الدخان عنهم اتى

كسالم السنهـوري واللقاني الشيخ إبراهيم أهل الشان[46]

ولقد وقف على كتاب الراشدي أحد شيوخ الحنفية العالم السيد محمد بن كوجك علي فقال عنه:

أترك اللهو وشرب القصـب الحـــق ولازم مذهـــبي

لا تقل في التبغ صاح جائز ليس هذا من أصول المذهب

فعد من حجة داحضة ردها أستاذ أهل المغرب[47]

وكان يقصد بقوله أستاذ أهل المغرب الشيخ عبد القادر الراشدي.

ومن أبرز القضايا وأخطرها مسألة اليهودي "**المختار**" الذي سب النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ وقد حكم عليه الشيخ عبد الكريم الفكون بالإعدام مما أثار حفيظة الإنكشارية وغضب قاضي المدينة واتهمه بالتدخل في شؤونه، ورغم تدخل الباي شخصيا لالتماس العفو لليهودي ولكن تمسك الشيخ بحكمه لغاية تنفيذ الحكم [48].

وفي هذه النازلة الخطيرة اجتمع رأي أغلب علماء المذهبين، فكانت فتوى الشيخ محمد الولي بإحراق اليهود والنصارى إذا أعلنوا سب الرسول ـ ﷺ ـ معتمدا في ذلك على مجموعة من الأحاديث والرّوايات التاريخية، كما ألف في ذلك رسالة سماها "**السّيف الممدود في عنق من اعان اليهود**" [49].

ومن المسائل التي خاض فيها علماء المذهبين؛ مسألة تخص معاوضة أوقاف يتقاسمها الجامع الأعظم وبعض الصبية وكذا مسجد الشواش، فأراد مصطفى باشا بناء دار للبارود فوقها، ما استدعى ذهاب مفتي المالكية الحاج علي، والسيد أحمد إمام مسجد الشواش، وتوجهوا للقاضي الحنفي، وأخبروه باقتراح مصطفى باشا؛ طالبين منه حكما شرعي يخص المعاوضة فأجاز ذلك [50].

ومما ذكر أيضا أن هناك وثيقة تقول: أن أحدهم، وهو عبد القادر بركات حضر لدى القاضي مع شاهديه، وأخبره أنه أخذ بالشفعة البحيرة الموجودة بالدخلة، وقال إنه اشتراها من صاحبها الصغير اللغموشي، وأخبر القاضي المالكي أنه أخذها على مذهبه النعماني "**الحنفي**"، وإنما جاء إلى القاضي المالكي ليخبره فقط.[51] وهي القصة التي بينت تلك المحبة والثقة التي وضعها عبد القادر بن بركات هذا في المفتي المالكي الذي جاء ليخبره دون أي حرج من إبداء مذهبه، وقابله القاضي المالكي بالاستماع بكل طيبة خاطر، ويبرز لنا مظاهر التعايش والتآخي بين المذهبين في الجزائر أنداك.

وهناك أيضا؛ مسألة أخرى لعالم حنفي يسمى أحمد البوني، استدل فيها بأقوال جهابذة من العلماء المالكية، وهي رسالة من أهل قسنطينة يستفتونه في قضية انقسم حولها العلماء متمثلة في طفل ماتت أمه وألف اباه، وعندما طالبت به جدته لأمه أبى وبكى وقد أفتى البعض ببقائه مع والده وأفتى أخرون بنقله لجدته، وكل مستدل بنقول شرعية فأجاب البوني بأن الوالد أحق بالطفل، وليس للجدة أصلا حق في ذلك مستدلا برأي خليل المالكي وشراحه من المتأخرين واستدل أيضا برأي بن مالك [52].

خاتمة

ختما لهذه الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:

كان سكان بلاد المغرب الإسلامي على المذهب المالكي لعدة قرون، حتى قدوم العثمانيين، الذين أعادوا نشر المذهب الحنفي من جديد بجلب مفتون أحناف معهم، في البداية على رأسهم شيخ الإسلام، فكان لهم

الفضل في ترسيم خطة الإفتاء، بعد أن كانت لا تخضع إلا لسلطان الشرع، حيث يستفتى العالم فيفتي بما معه من علم دون أن تكون له وظيفة.

عمل الحكام العثمانيون في الجزائر على المحافظة على مكانة للعلماء، فجعلوا من المفتين منهم في الدرجة الأولى، ولجأوا إليهم أخذًا بآرائهم في أغلب المسائل، فكان مفتو الحنفية والمالكية جنبا إلى جنب في إجاد حلول للمسائل التي كانت تعرض عليهم في المجالس المشتركة، كمجلس الباشا، والمجلس العلمي الذي يعقد خصيصا لذلك كل يوم خميس من الأسبوع. بدت مظاهر المحبة بين مفتي المذهبين؛ من خلال الرسائل الأخوية، والثناء المتبادل بينهما عبرت عنها القصائد الشعرية والكلمات التي صقلت بكل عبارات التبجيل في الاجتماع والمناسبات، وأيضا تبادل الزيارات والنزول عند بعضهم البعض في الحل والترحال.

وهناك أيضا دل التعايش وغض الطرف عن بعض الممارسات، كتحويل مسجد السيدة من المالكية إلى الحنفية، بالإضافة إلى تحول مفتي من المالكي إلى المذهب الحنفي كابن المسبح، وتفضيل المفتي الحنفي على نظيره المالكي، ومع ذلك لم يثير هذا حفيظة المالكية توحي على أنها أفعال فردية نادرة الحدوث. وعندما ألمّا بالمجتمع عدة نوازل تصدى لها مفتيي المذهبين كمسائل، الدخان والقهوة، وقضية اليهودي المختار الذي سب النبي عليه الصلاة والسلام التي لقت شبه إجماع بين علماء المذهبين على عدم جوازها، وقتل فاعلها. والعديد من المظاهر والشواهد التي لا تدع لشك في استعداد المجتمع الجزائري آنذاك للتعايش وقبول الأخر.

ملاحق

الملحق (1) بيان محاسبة السيد (كذا) قاضي السادات الحنفية ابن السيد خليل 1225 هـ

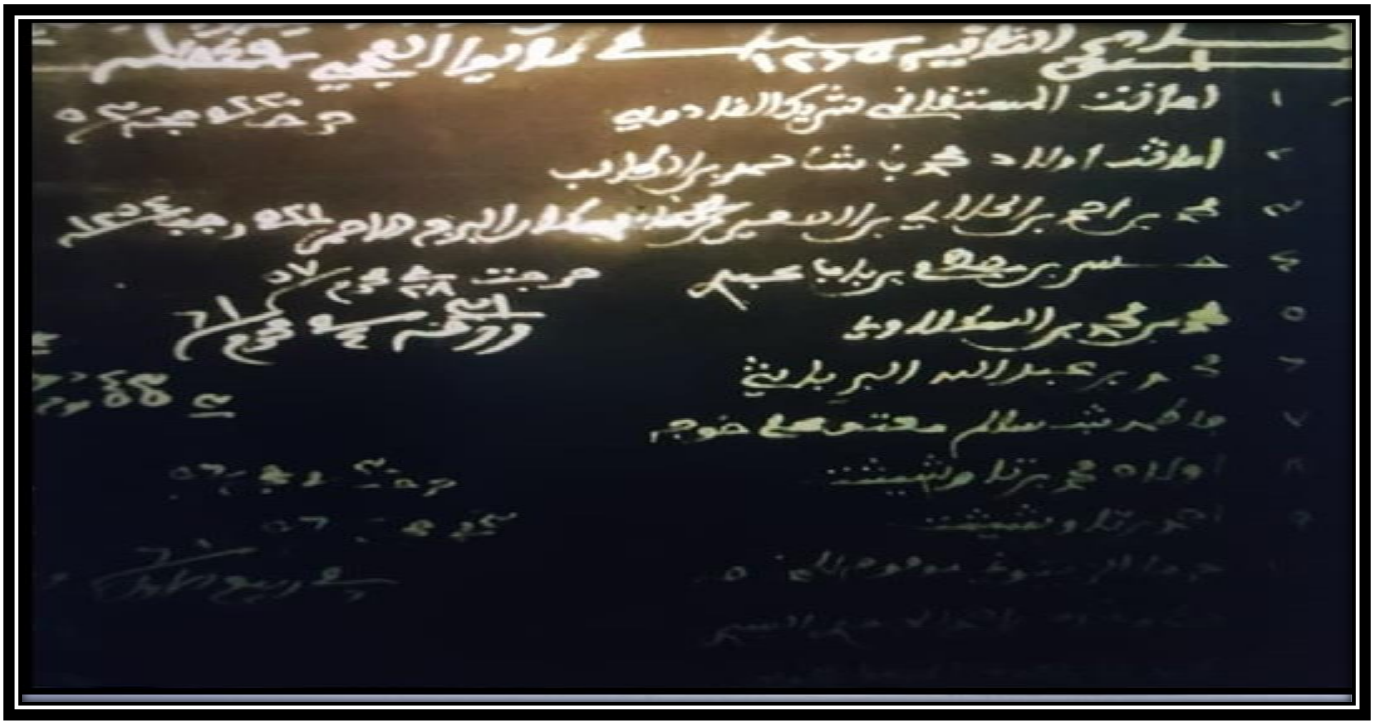

المصدر : A.N.O.M,s/z,1M,B4

أرشيف ما وراء البحار أكس أن بروفنس بفرنسا. مكننت منها الدكتورة لزغم فوزية (جامعة تيارت)

الملحق (2) وثيقة مؤرخ في :1102هـ /1691م تخص معاوضة اوقاف المسجد الأعظم من سجلات المحاكم الشرعية).

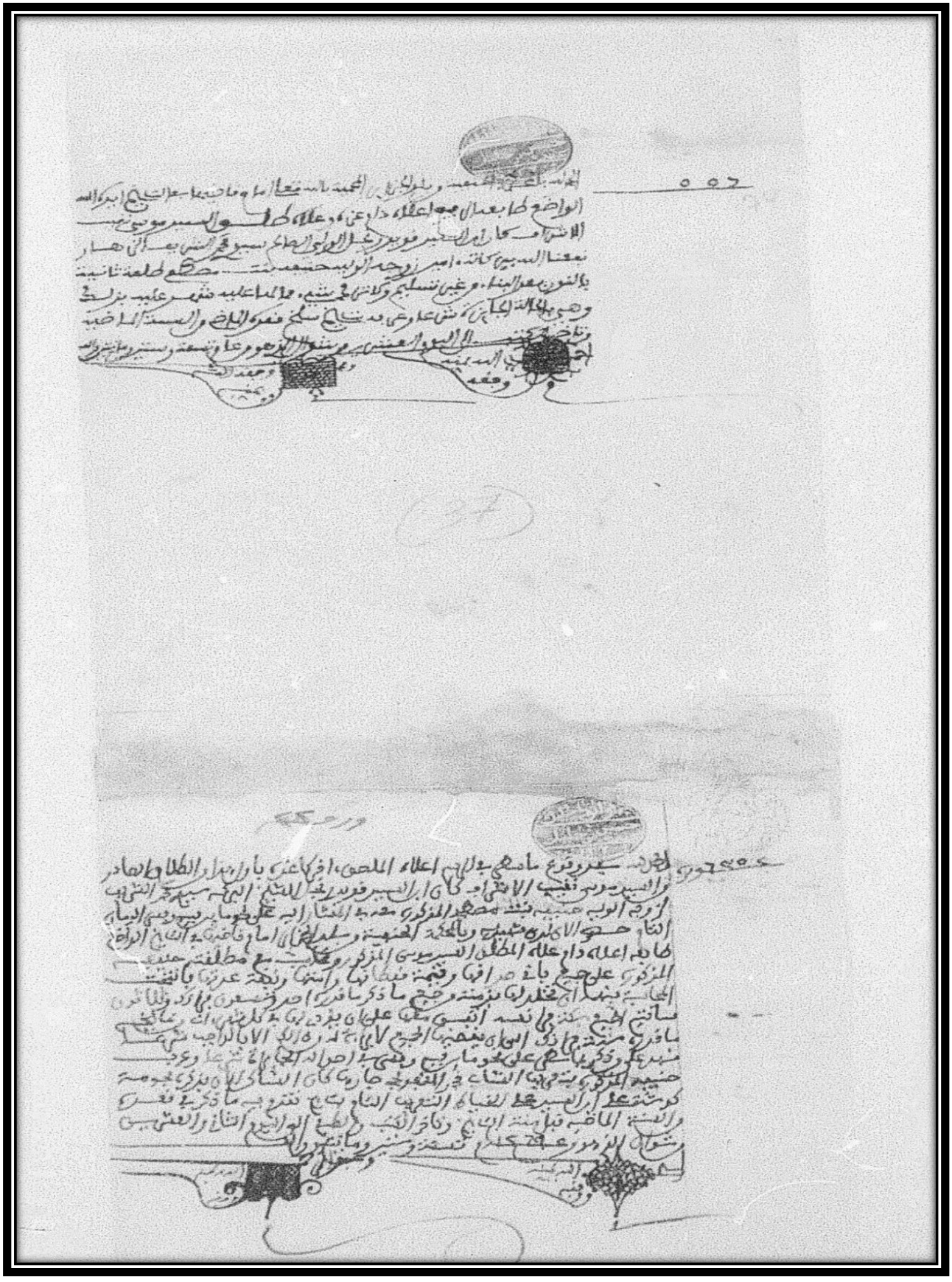

المصدر: العلبة 56 (الأرشيف الوطني الجزائري)

الهوامش:

1- هو أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ولد في محرم سنة 630هـ / 1232م، أديب ومؤرّخ وعالم في الفقه الإسلامي واللغة العربية، شغل ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس، توفي سنة 711هـ/1311م. من أشهر مؤلفاته: "**معجم لسان العرب في اللغة**"، ثم له أيضا؛ "**مختار الأغاني في الأخبار والتهاني**"، "**مختصر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي**"، "**مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر**"، "**مختصر مفردات ابن البيطار**"، "**مختصر العقد الفريد لابن عبد ربه**"، "**مختصر زهر الآداب للحصري**"، "**مختصر الحيوان للجاحظ** ".

2- ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان،2010، ج15، ص:142.

3- الخَلِيل بن أحمد الفراهيدي البصري (100هـ . 170هـ/ 170م . 786م) واسمه الكامل الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي وكنيته أبو عبد الرحمن، شاعر ونحوي عربي بصري، يُعد علمًا بارزًا وإمامًا من أئمة اللغة والأدب العربيين، وهو واضع علم العروض، وقد درس الموسيقى والإيقاع في الشعر العربي ليتمكّن من ضبط أوزانه. ودرس لدى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وهو أيضا أستاذ سيبويه النحويّ. ولد في البصرة في العراق ومات فيها.

4- الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، ت: عبد الحميد الهنداوي، لبنان، دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م، ج 3، ص: 137.

5 – منصور بن ادريس البهواتي، **كشاف القناع عن متن الاقناع**، عالم الكتب بيروت، لبنان، 1403هـ/ 1983م، ج 6، ص: 299.

6- محمد عبد الله بن فرحون، **تبصرة الحكّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، الرياض**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ج:1، ص:09.

7- بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تر: عبد الستار بوغدة، ط 2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1413هـ . 1992م، ج6، ص: 316.

8- شهاب الدين القرافي، **الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام**، ت: عبد الفتاح بوغدة، ط:2، دار البشائر الإسلامية، لبنان، 1416هـ/ 1990م، ص:31.

9- هو منصور بن محمد بن عبد الجبار بن عبد الله التميمي الإمام أبو المظفر السمعاني. نسبة إلى سمعان بطن من تميم، ولد عام 426في مرو في بلاد خراسان، ونشأ في أسرة عريقة في العلم، وكان في البداية حنفيا كوالده الذي تلقى العلم عليه، وبعد وفاته رحل إلى بغداد عام 461هـ، تحول إلى المذهب الشافعي ورحل إلى طوس ثم نيسابور واستقبله الوزير نظام الملك وعرف له قدره ومكث بها فترة عقد فيها مجلس للتذكير ثم عاد إلى مرو وصلح حاله ودرس بها في مدرسة الشافعية، فكان إماما في شتى أنواع العلوم الإسلامية والعربية، من مؤلفاته: البرهان في الخلاف، الأوسط في الخلاف، الاصطلام ، تفسير القرآن ، منهاج أهل السنة وغيرها.

10- المظفر منصور بن السمعاني، **قواطع الأدلة في الأصول**، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، لبنان، (ط:1)، دار الكتب العلمية، 1418هـ /1997م، ص:353.

11- يحيى بن شرف النووي، **أدب الفتوى**، ت: بسام عبد الوهاب، سوريا، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1408هـ /1988م، ص19.

12- ابن المفتي الحنفي حسين بن رجب شاوش، صاحب تقييدات ابن المفتي، ولد في حوالي عام 1095هـ /1688م، من شيوخه: الشيخ محمد بن النيقرو، والشيخ عمار المستغانمي، والشيخ مصطفى العنابي. له مؤلف عرف بتقييدات ابن المفتي.

13- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، ت: فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، 2009، ص: 93.

14-ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، المصدر السابق، ص:28.

15- ولد في عام 988هـ/ 1580م بقرية فكونة، توفي سنة 1073هـ/ 1662م، من مؤلفاته: نشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، وحدد السنان في نحور إخوان الدخان فتح المالك في شرح لامية ابن مالك، وغيرها من المؤلفات.

16- لا يذكر مترجموه تاريخ ميلاده، ويبدو أنه ولد في فرنسا، وجاء إلى الجزائر مبكرًا، فتعلم العربية، وكان معلمًا ثم مديرًا لمدرسة عربية فرنسية في قسنطينة، أهلته معرفته للعربية ومكثه الطويل في قسنطينة للاطلاع على الوثائق الأهلية وتاريخ الناحية، كان عضوا في الجمعية الأثرية لقسنطينة منذ 18962 وقد ساهم في مجلتها ببعض بحوثه. ومما نشره تاريخ قسنطينة في العهد العثماني، وهو تاريخ سياسيي، اعتمد فيه على كتاب العنتري وابن العطار وابن الفكون وغيرهم. توفي سنة 1900.

17- أوجان فايسات، **تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية (1517ـ 1837)** ، ت: أحمد سيساوي وهارون حمادو، كنوز يوغرطا للنشر والتوزيع، 2019، الجزائر، ص: 71.

18- جميلة معاشي، **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10 هـ (16م) إلى 13 هـ (19م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص: 238.

19- محمد دراج، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512 . 1543)**، شركة الصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1433هـ /2012، ص:371.

20- ابن المفتي، المصدر السابق، ص:93.

21- بدر الدين بالقاضي ومصطفى بن حموش، تاريخ وعمران قصبة مدينة الجزائر من خلال مخطوط ألبيرت ديفولكس، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص ص:44 - 45.

22- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ج1 (1500 . 1830)، ص ص: 258 - 274.

23 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 258.

24- ابن المفتي حسين، المصدر السابق، ص:89.

25- المصدر نفسه، ص ص :28 . 29.

26 - A.N.O.M,s/z,1M,B4 (بيان محاسبة السيد (كذا) قاضي السادات الحنفية ابن السيد خليل 1225 هـ)

27- محمد دراج، المرجع السابق، ص ص: 349 - 394. وأيضا: أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492 - 1792)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص: 197 - 198.

28- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص: 138.

29- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص: 248.

30- ابن المفتي، المصدر السابق، ص: 29.

31- هو محمد بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن أحمد بن الناصر الجليلي ويسميه المؤلفين بالناصري، ولد في عام 1165هـ- وتوفي في سنة :1238، بجبل كرطوس بالغرب الجزائري، له الكثير من المؤلفات منها، فتح الإله ومنته، وزهرة الشماريخ، وغيرها.

32- محمد بن يوسف الزياني، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، ت: المهدي بوعبدلي، دار المعرفة الدولية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 303.

33- أبو راس الناصري، **فتح الإله ومنته في التحدّث بفضل ربّي ونعمته**، ت: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، **ص**: 64.

34- أبو راس الناصري المصدر السابق، ص ص: 52-53.

35- ولد الحسين بن محمد السعيد في بني ورثلان عام 1125هـ، وتوفي بمسقط رأسه سنة 1193هـ، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، تعلم الفقه والنحو في العديد من الزوايا، وأضاف إلى ذلك علم التصوف والتوحيد، وألف عدة كتب معظمها في الفقه والتصوف والتوحيد، ومنها رحلته المسماة: (نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار).

36- الحسين بن محمد الورثيلاني، **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار**، فونتانا الشرقية، الجزائر، 1326هـ . 1908، ص: 692.

37- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى بن عبد الرحمن ابن أبي العيش بن محمد المقري التلمساني المولود في 1578م والمتوفي سنة 1041هـ/1631م، ابن عائلة المقري القرشي، من قرية مقرة الواقعة في الزاب بين بريكة والمسيلة خلف الكثير من المؤلفات منها: روضة الآس، أزهار الرياض، موسوعة نفح الطيب، فتح المتعال، وغيرها.

38- أحمد المقري، **رحلة المقري إلى المشرق والمغرب**، ت: محمد بن عمر، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص:11.

39- أحمد المقري، المصدر السابق، ص ص: 73 . 74.

40- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج :2، ص ص: 275 . 276.

41- المرجع نفسه، ج :2، ص: 277.

42- أحمد توفيق المدني، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1754 . 1830)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص: 32.

43- أوجان فايسات، المصدر السابق، ص: 64.

44- نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني**، دار الحضارة، الجزائر، ص ص: 290 . 291.

45- أبو القاسم سعد الله، **شيخ الاسلام عبد الكريم الفكون**، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1986، ص ص: 159 . 160.

46- عبد القادر الراشدي، **تحفة الاخوان في تحريم الدخان**، ت: عبد الله حمادي نوميدي للطباعة والنشر والتوزيع ـ قسنطينة، 2021، الجزائر، ص ص:212 ـ213.

47- المصدر نفسه، ص: 216

48- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص ص: 64 - 65.

49- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ج: 2، ص:81.

50- وثيقة رقم 35 بتاريخ :1102هـ/1691م تخص معاوضة أوقاف المسجد الأعظم من سجلات المحاكم الشرعية العلبة 56- (الأرشيف الوطني الجزائري).

51- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج: 2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص: 288.

52- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ج:2، ص82.